قانون تحديد زراعة القطن بثلث الزمام أو الدورة الثلاثية[1]

وجدت فكرة منذ عشرين سنة ترمى الى تنقيص المساحة القطنية الى ثلث الزمام وكان الباعث لها الحوادث التى طرأت على أسعار القطن فأدت الى تدهورها • أو ما شعرت به البلاد من نقص المحصول في ذلك الوقت وكانت الحكومة تبعا لذلك وتحقيقا لرغبات الاهالى تصدر بهذا التنقيص قوانين لسنة أو أكثر كما يظهر من البيان الآتى :

أمر عال صادر في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٤ — بعدم زراعة أكثر من مليون فدان قطنا في جميع أراضى القطر المصرى • وعدم زراعة أكثر من ربع الزمام لدى كل مزارع في سنة ١٩١٥

أمر عال صادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ — بتحديد زراعة القطن بالثلث لدى كل مزارع في سنة ١٩١٥ بدلا من الربع •

مرسوم صادر في ٨ سبتمبر سنة ١٩١٧ — بعدم زراعة أكثر من الثلث قطنا في سنة ١٩١٨

مرسوم صادر في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ — بعدم زراعة أكثر من الثلث قطنا في سنة ١٩٢١

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢١ صادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ — بعدم زراعة أكثر من الثلث قطنا في سنتى ١٩٢٢ و ١٩٢٣

وفي سنة ١٩٢٥ طلب معظم مجالس المديريات سن قانون بتحديد المساحة القطنية فأصدرت الحكومة قانونا بذلك في ١٦ ديسمبر من السنة المذكورة ولكن رؤى ايقاف تنفيذه نظرا لصدوره بعد تهيئة الاراضى للزراعة •

(١) مذكرة لوزارة الزراعة وضعتها بمناسبة عرض مشروع قانون بتحديد الزراعة القطنية على مجلس النواب • واعتمد عليها معالى وزير الزراعة فى خطبته التى ألقاها بهذا الصدد •

وقد عرضنا على البرلمان في دور انعقاده الماضى ما انتاب البلاد من الخسارة الفادحة بسبب انحطاط نوع القطن واضمحلال خصوبة الاراضى التى بلغت ٧٣١٦٥٦٤٩ قنطارا قيمتها ٤١٠٠٥٣٣٢١ جنيها في غضون ٢٨ سنة ووضعت الحكومة لمعالجة الحالة سياسة انشائية عرضناها على البرلمان ومنها سن قانون الدورة الثلاثية .

ورغبة في أن يكون المجلس الموقر على بينة من فوائد الدورة الثلاثية وما ينبنى على عدم اتباعها من الاضرار أتلو على حضراتكم آراء الاختصاصيين من العلماء في الحشرات والنباتات والكيمياء ولكن بعد ذلك تقرروا ما ترون فيه منفعة للبلاد .

فوائد الدورة الثلاثية :

١ — المحافظة على خصوبة الاراضى وما يترتب على ذلك من زيادة غلة الفدان وجودة نوع المحاصيل .

٢ — تخفيف وطأة اصابة الحاصلات بالآفات الزراعية حشرية كانت أو فطرية .

٣ — توفير كمية المياه الصيفية للاراضى الواقعة في الجهات الشمالية من الدلتا .

٤ — زيادة المساحات التى تزرع زراعة شتوية والاكثار من زراعة الحبوب وعلف الماشية .

٥ — منع تشبع الاراضى بالمياه .

٦ — راحة الاراضى وتشميس تربتها والتمكن من اتقان خدمة الزراعة الصيفية .

٧ — احتمال ارتفاع أسعار القطن تبعا لنظرية العرض والطلب من جهة وجودة النوع من جهة أخرى .

أولا — المحافظة على خصوبة الاراضى :

كان من شأن التوسع في زراعة القطن أكثر من ثلث الزمام فى السنوات الاخيرة التى ارتفع فيها سعره أن انهكت قوى الارض وضعفت خصوبتها ولم يسمح بالكفاية في شبوبتها وتشميسها رغم أن ذلك من العوامل الاساسية لتحليل المادة الغذائية اللازمة للنبات وكان هذا التوسع سببا من الاسباب التى أنقصت من محصول الفدان في القطن وفي الحاصلات الاخرى •

١ — وقد قرر المستر بلو العالم لامريكى لطبائع الحشرات الذى استدعته الحكومة المصرية للبحث في سبب عجز محصول القطن فقال :

«ان النسبة التى يمكن تخصيصها لزراعة القطن في مصر مع اتقاء سوء النتيجة هى باجماع الآراء نحو ثلث المساحة الكلية المزروعة وكل استزادة فوق ذلك تعد من الخرق وفساد التدبير في ادارة الشؤون الزراعية» •

وقال أيضا :

«القطن هو محصول مستنفد يسلب الارض شيئا أو يصيبها بشىء يؤدى حتما الى نقص خصب التربة واضعاف قدرتها على انتاج القطن» •

(ب) وقرر صحة هذه النظرية جناب الدكتور ماكنزى ناظر مدرسة الزراعة العليا سابقا ، وهو من كبار علماء الكيمياء ومن الثقاة المعروفين في العالم فقال :

«ان الدورة الثنائية تضعف الارض باستنفاد مقادير من الغذاء أكثر مما تستنفده الدورة الثلاثية وأن كل مائة فدان تتبع فيها الدورة الثنائية تضعف بمقدار ١٩٧٣ر٤ رطلا من الازوت و٨٧٤ر٥ رطلا من حمض الفسفوريك و٢٠٠٩ر٧ رطلا من البوتاسا • وهذه هى العناصر الثلاثة التى تحتاج الزراعة الى تعويضها بالاسمدة ، وقال «انه لا تمكن استعاضة

أنظر عدد السنة التاسعة من المجلة الزراعية المصرية صحيفتى ٤٨ و٥٠

هذه المواد بوضع الاسمدة اللازمة البلدية حيث انه مقطوع بعدم كفايتها • وأما الاسمدة الكيميائية فلبعضها تأثير سيء على خواص الارض وقوة تماسكها» •

(ج) وقرر السير جون رسل مدير محطة التجارب بروثامستد وهى أكبر محطة للتجارب في العالم وتعتبر تجاربها حجة صحيحة للتطبيق العلمى والعملى في المحاضرة التى ألقاها في مدرسة الاقتصاد بلندن في موضوع ضعف الاراضي التى تزرع قطنا ما علقت عليه الجرائد الانكليزية بأنه انذار موجه من السير جون رسل الى الزراع بصفة عامة ولزراع القطر المصرى بصفة خاصة وقد طرق فى محاضرته هذه جملة أبواب أشار فيها الى أسباب ضعف الاراضى التى تزرع قطنا وأثار البحث في الامور الآتية :

١ — تأثير الاكثار من زراعة القطن في خصب الاراضى المصرية •

٢ — أى الدورتين أصلح لان تتبع في مصر • الدورة الثلاثية أم الدورة الثنائية ؟

٣ — اصلاح طرق الرى والصرف وتأثير كميات المياه التى تستعمل في رى الحاصلات وتأثير تشبع الاراضى الزراعية بالمياه وضرر ارتفاع الطبقة المائية فيها •

٤ — كثرة استعمال الاسمدة الكيميائية وبالاخص نترات الصودا •

وقال أيضا فى محاضرته السالفة الذكر بأن القطر المصرى يستورد مقادير عظيمة من نترات الصودا للتسميد وبين أن الحاجة ماسة الى الى الاصلاح قبل أن تصبح التربة المصرية جدباء» •

على أن الضرر الناشىء من الدورة الثنائية لا يقتصر على اضعاف التربة ونقص المحصول بل يتناول أيضا انحطاط القطن كما أثبت ذلك المستر ويلكوكس عالم الحشرات في مباحثه التى قام بها بمصر ودونها فى كتاب الجمعية الزراعية سنة ١٩٠٥ كما سيجىء بيانه •

وقد رأت وزارة الزراعة في سنة ١٩١٥ أن تستنير برأى الشركات الزراعية في مصر التى تضمها جمعية تسمى جمعية الشركات للاراضى المصرية وهى مكونة من :

١ — الشركة الزراعية المصرية .
٢ — الشركة الجديدة المصرية ليمتد .
٣ — بنك الاراضى المصرية .
٤ — شركة التأمين على الحياة الزوجية الاتحادية .
٥ — شركة أراضى البحيرة .
٦ — شركة لوينين ورك ليمتد للضمان من الحريق .
٧ — شركة اتحاد العقارات المصرية .
٨ — شركة أراضى الغربية .
٩ — شركة أراضى أبو قير .
١٠ — شركة سيدى سالم .

وهذه الشركات العشر منها سبع تمتلك ١٠٥١٦٠ فدانا واذا أضفنا ما يمتلكه باقى الشركات تقديرا الى هذا المقدار كانت جملة ما تمتلكه جميعها ١٥٠ ألف فدان تقريبا .

فأجابت جمعية الشركات الوزارة بما يأتى :

«انه من الوجهة الزراعية رؤى من المناسب أنه يجب على الحكومة دائما أن لا تشجع زراعة أكثر من ثلث المساحة لاى محصول في أى سنة ما عدا المحاصيل الازوتية والشركة على يقين من أهمية هذا القرار وترى بأن هذه المسألة جديرة بالعناية» .

كما أنها تشير بصفة خاصة الى انحطاط القطن المصرى وانتشار الآفات الزراعية اذ أن ذلك يرجع غالبا ولدرجة كبيرة الى كثرة الزراعة من بعض المحاصيل وبفحص مناطق الارزالتى يزرع فيها محصول صيفى آخر رأت الشركة أن تحديد زراعة القطن بثلث الزمام يأتى بنتائج حسنة اذا طبق هذا التحديد على زراعة الارز أيضا . ولتقدير هذه النظرية

يجب أن لا يغرب عن البال أنه في الوقت الحاضر يجتهد معظم الملاك في زراعة نصف أملاكهم قطنا والنصف الآخر أرزا • فالملاك الذين تقع أراضيهم على ترع رئيسية ينجحون فى ذلك ولكنهم يحرمون غيرهم من المـاء وهؤلاء يضطرون لتقليل زراعة الارز عن اللازم من أجل مصلحتهم الخاصة ورغما عن ذلك فانهم لا يستطيعون رى هذه الاراضى حتى نضج المحصول ولما كان هذا أضر بمصلحة الارض رأت الشركة أن تحديد الزراعة بهذه الكيفية لا يؤثر على كمية محصول الارز ولكنه يؤدى الى توزيع مناسب يساعد على تحسين الاراضى بصفة عامة وذلك بتسهيل مهمة مصلحة الرى في توزيع المياه •

وقد دلت التجارب على أنه من الضرورى أن تجفف الارض تماما بعد زراعة الارز وهو ما لا يمكن عمله الا أثناء الصيف وبغير ذلك يظهر أثر لبقاء المياه كثيرا أو قليلا في الارض تبعا لاحوال الصرف •

وجاء في كتاب آخر للجمعية المشار اليها :

«ترى الشركة أن الدورة الثلاثية للقطن تحسن غلة وصنف المحصول كما أنها تنتج نباتا قويا وصحيحا يكون أقل عرضة لفتك الحشرات به» •

وقالت أيضا :

«ان القانون ضرورى لانه يرشد الفلاحين الى أنجع الطرق لتنمية كمية المحاصيل وتحسين نوعها وأن مسألة تحسين الحدمة والتربة التى لا يمكن الوصول اليها الا بالدورة الثلاثية في منطقة الارز لعلى جانب عظيم من الاهمية وستقابل بالترحيب كما نظن ممن لهم خبرة في هذه الطريقة •

وهذه الشركات تقوم باصلاح الآلاف من الافدنة في البلاد الشمالية •

ثانيا — تخفيف وطأة اصابة الحاصلات بالآفات الزراعية :

١ — قرر فرع الفطريات بوزارة الزراعة ما يأتى :

«ان مرض الذبول أو الشلل الذى يصيب الاقطان بكثرة يتضاعف في الدورة الثنائية اذ قد بلغت الاصـابة في بعض الحقول ٩٦ في المـائة في

السكلاريدس و٧٣ في المائة في صنف ٣١٠ و٥٠ في المائة في الاصيلى والنهضة و٦٣ في المائة في البليون» .

٢ — وقال المستر ويلكوكس عالم الحشرات في كتاب الجمعية الزراعية سنة ١٩٠٥ :

«انه فضلا عما لتأثير زراعة القطن مرة كل سنتين في الارض الواحدة من انحطاط نوع القطن واضعاف الاراضى نفسها فان لذلك أيضا تأثيرا في ازدياد الحشرات اذ تعطى لها مجالا واسعا للانتشار والتكاثر ، وان تكرار زراعة مسائح كبيرة من صنف واحد مرة كل سنتين في الارض نفسها مما يهيء للحشرات ظروفا ملائمة لتربيتها وتغذيتها» .

٣ — يضاف الى هذين الرأيين ما قررته جمعية شركات الاراضى المصرية في هذا الصدد كما قدمنا .

ثالثا — تقدير كمية المياه :

كانت زيادة المساحة المزروعة قطنا عن ثلث الزمام ٢٧٣٨٤٦ فدانا في سنة ١٩٢٣ و٢١٧٦١٣ فدانا في سنة ١٩٢٤ و٣٥٢٢٧١ فدانا في سنة ١٩٢٥ فاذا اعتبرنا أن المساحة التى تزرع قطنا زيادة عن ثلث الزمام هى ٣٠٠٠٠٠ فدان فقط وأن تنفيذ الدورة الثلاثية يترتب عليه توفير مياه هذه المساحة واعتبرنا أيضا أن المياه الصيفية اللازمة لكل فدانين ونصف قطنا تكفى لزراعة فدان أرز لتوفرت من تنفيذ هذا القانون مياه صيفية تكفى لزراعة ١٤٠٠٠٠ فدان ارزا زيادة عن المساحة التى يسمح بزراعتها سنويا .

وغير خاف أن نظام الرى وانشاء الترع فى البلاد كان على حساب زراعة ٤٠ في المائة من الزمام محصولا صيفيا على أكثر تقدير فوضع هذا القانون وتنفيذه يمكن وزارة الاشغال من توزيع المياه على الاراضى بطريقة عاجلة تضمن وصولها الى نهاية الترع التى كثيرا ما انهالت الشكاوى الصادرة من أعماق قلوب الملاك التى تقع أراضيهم في النهايات وكثيرا ما أصيبت زراعاتهم بالضعف أو بالتلف .

يضاف الى ذلك أنه فى اتباع ذلك ما يجعل الزراع في غير حاجة الى ارتكاب مخالفات الرى التى تضر بالزراعات وتفسد الاخلاق .

رابعا — زيادة الزراعة الشتوية والاكثار من زراعة الحبوب وعلف الماشية :

كان من جراء عدم تقييد زراعة القطن بثلث الزمام أن توسع المزارعون في زراعته وأصبحت المساحة الباقية لا تكفى لتموين البلاد بالمحصولات الاولية الاخرى سواء للمؤونة من الحبوب أو لتغذية الماشية وتصرف البلاد في هذا السبيل جزءا عظيما من ثروتها فقد بلغ في مدة ٢٨ سنة ١٣٥٨٤٠٤٥٧ جنيها مصريا .

وقد توجهت الانظار الى انتشار زراعة القطن في السودان وأوغندا والعراق وأوستراليا وجزائر الهند الغربية ونيجيريا وساحل الذهب . ولا يخفى أن هذا التوسع سيوجد حتما منافسة ينشأ عنها خطر عظيم يهدد ثروة البلاد اذا اعتمدت على محصول رئيسى واحد لذلك كان واجبا على البلاد أن تبحث بعين اليقظة والانتباه في حل هذه المشكلة بايجاد حاصلات أخرى .

خامسا — منع تشبع تربة الاراضى المصرية بالمياه :

ان زيادة المساحة القطنية بالاراضى جعل تربتها متشبعة بالمياه فأصبحت عاجزة عن الاحتفاظ بقوتها وقل انتاجها من سنة لاخرى وكان ذلك من الاسباب الاولية فى عجز ما ينتجه الفدان من الحاصلات وسيستمر هذا العجز اذا تركت الزراعة القطنية وشأنها من غير تحديد ولا معالجة .

ولا يخفى أن تصميمات الترع وضعت لتروى ٤٠ في المائة من زمام الاطيان الواقعة عليها الزراعة الصيفية .

ولما كانت الزراعة الصيفية في الحالة الحاضرة تزيد عن هذه النسبة وتتجاوز الضعف أحيانا في بعض المناطق . فان وزارة الاشغال تضطر أمام هذه الزيادة الى رفع منسوب المياه في الترع فينشأ عن هذا الارتفاع

زيادة مستوى المنسوب المائى في تربة الاراضى وهذا من شأنه أن يشبع التربة بالمياه فلا تغور جذور النباتات في الارض الا لحد لا يكفى ولا تمتص من المواد الا بقدر قليل .

فضلا عن أن تشبع التربة بالمياه يزيد في الاملاح الضارة التى تتكون على سطح التربة وبالتالى تقلل من خصوبتها وتضعف فيها البكتيريا التى يتوقف على انمائها تحليل المواد الغذائية للنبات .

ولقد أجمع كل من المسترهرست الموظف بمصلحة المساحة وجبسون باشا مدير مصلحة الدومين سابقا والدكتور لورنس بولز العالم النباتى الشهير على ما يأتى :

«ان من أكبر الاسباب التى توجب عجز محصول القطن مسألة ارتفاع المستوى المائى في الارض الذى ينشأ من كميات المياه اللازمة لرى مساحة القطن» .

وقد أيد هذه النظرية جناب السير براون المفتش العام بوزارة الاشغال سابقا في كتابه (الرى في مصر) حيث قال :

«ان هذه الاراضى نظرا الى تخصيص نصفها لزراعة القطن أصبح محصولها لا يماثل في الجودة ما كانت تنتجه في العهد القديم أيام الرى بالآلات الرافعة اذ كانت مساحة القطن لا تتجاوز الثلث فكان المنسوب الربيعى أشد انخفاضا بمقدار مترين مما هو عليه الآن» .

وقد أثبت الدكتور بولز أيضا وهو الآن مدير لفرع الابحاث بجمعية اتحاد غزالى القطن الرفيع وصناع الغزل المزدوج بانجلترا ما يأتى :

«ان تساقط لويزات القطن وضعف التيلة له علاقة كبيرة بارتفاع المستوى المائى بالاراضى المصرية» .

سادسا — راحة الارض وتشميس تربتها :

ان زيادة المساحة الصيفية عن الثلث قلل كثيرا من الجهود الذى يجب أن تصرف في العناية بأمر الزراعة وخدمتها • وحرم الاراضى من الراحة الواجبة لتهوية وتشميس تربتها • وأصبحت الايدى العاملة لا تكفى للقيام بخدمة هذا المحصول وفقا للاصول الزراعية الا بمصروفات باهظة •

وقال المستر هيوز كيماوى أول وزارة الزراعة سابقا :

«ان ترك الاراضى بورا بضعة أشهر في كل عام يترتب عليه أن تستعيد الارض قوتها وتعوض الى حد ما ما فقدته من عناصرها القابلة للذوبان التى امتصها المحصول السابق» •

على أن اتباع الدرة الثلاثية يكون من شأنه الانتهاء مبكرا في الجنى فلا تتعرض لويزات القطن لشدة الاصابة بدودة اللوز القرنفلية •

سابعا — احتمال ارتفاع أسعار القطن :

قد تكون الدورة الثلاثية من العوامل التى يترتب عليها ارتفاع أسعار القطن تبعا لنظرية العرض والطلب من جهة ولجودة النوع من جهة أخرى •

آراء المصالح والهيئات الزراعية الكبرى فى الدورة الثلاثية

أولا — رأى النقابة الزراعية :

قررت النقابة الزراعية العامة في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ على أن الاصلح للبلاد صدور قانون ثلث الزمام مع منع الاستثناء وقد حضر وفد منها وطلب تأييد القانون وقدم نسخة من قراره بذلك .

ثانيا — رأى الجمعية الزراعية :

انعقد مجلسها في سنة ١٩٠٩ تحت رياسة حضرة صاحب السمو السلطانى المغفور له السلطان حسين كامل . وكان من قراراتها ما يأتى :

«ان من أسباب تدهور محصول القطن فتك دودة اللوز والندوة العسلية وترى اللجنة أن الدورة الثنائية تساعد كثيرا على انتشار هاتين الحشرتين كما ساعدت على انتشار حشرات أخرى وهى تنصح المزارعين بضرورة اتباع الدورة الثلاثية واستنتجت بصفة واضحة بعد بحثها أن اتباع الدورة الثنائية كان له نتائج غير مرضية في محصول الارض خصوصا وأن كمية السماد والمواد العضوية الموجودة لا تكفى لاتباع هذه الدورة وبناء عليه فاللجنة تقرر بالاجماع أن تبذل الجمعية الزراعية كل مجهودها في اقناع المزارعين بفوائد الدورة الثلاثية من الوجهتين الزراعية والاقتصادية» .

(راجع الكتاب السنوى للجمعية الزراعية سنة ١٩٠٩ صحيفة ٢٣٨) .

ثالثا — نتيجة اتباع الدورة الثلاثية في مصلحة الاملاك الاميرية :

تقدم من مصلحة الاملاك البيان الآتى عن متوسط محصول الفدان في زراعات مختلفة تسير فيها متبعة الدورة الثلاثية ابتداء من سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٢٥ :

متوسط محصول للفدان فى القطن

السنة	سنطا		مسير		محلة موسى		السنطة	
	قنطار	رطل	قنطار	رطل	قنطار	رطل	قنطار	رطل
١٩١٢	٦٧	٣	٤٧	٣	٦٢	٣	٨٢	٤
١٩١٣	٦٤	٤	١٠	٤	٥	٥	٦٥	٥
١٩١٤	٩٤	٣	٤٩	٣	٨٦	٣	٤٨	٤
١٩١٥	٦٣	٣	٢٢	٣	٥٥	٣	٥٩	٤
١٩١٦	٦٥	٣	٧٩	٢	٣٣	٣	٢٠	٤
١٩١٧	٢٠	٥	٩٨	٣	٢٢	٤	٣٦	٤
١٩١٨	٩٥	٣	٤٢	٣	١٠	٤	٤	٤
١٩١٩	٣٦	٤	٥٦	٣	١٠	٤	٢٢	٥
١٩٢٠	٧٩	٤	٨٣	٣	٤٤	٤	٤٤	٤
١٩٢١	—	٤	—	—	٢٤	٣	٢٥	٤
١٩٢٢	٣	٤	—	—	٨٠	٣	٢٩	٤
١٩٢٣	٢٣	٣	—	—	٢٥	٣	٧	٤
١٩٢٤	١١	٤	—	—	٤٥	٤	٥٩	٤
١٩٢٥	٩٩	٣	—	—	١١	٤	٨٥	٤

ويتضح من هذا الكشف أنه مع اتباع الدورة الثلاثية لم ينقص محصول القطن في غضون الاربعة عشر سنة الماضية خلافا للنقص العام الذى حصل في محصول القطن بالبلاد بسبب اتباع المزارعين دورة توسعوا فيها بزراعة القطن في أكثر من الثلث .

رابعا — نتائج اتباع الدورة الثلاثية بحقل الجميزة التابع للوزارة :

كان من نتائج اتباع الدورة الثلاثية في حقل الجميزة أنه لم يحصل عجز في المحاصيل على اختلاف أنواعها بل تزايدت كما يتضح من النتائج الآتية :

السنة	القطن	القمح	الذرة
	قنطار	أردب	أردب
١٩٢٣ — ١٩٢٤	٤٫٤٩	٥٫٩١	٦٫٦٤
١٩٢٤ — ١٩٢٥	٤٫٤٢	٦٫٩٥	٧٫٨٧
١٩٢٥ — ١٩٢٦	٤٫٦٥	٦٫٥١	٨